الباب الثالث

ايراد الطعون في أبي حنيفة
ونقده لأئمة الحديث

الفصل الأول : إيراده الطعون في أبي حنيفة ، وردّ العلماء عليه ، ومناقشة ذلك .

الفصل الثاني : نقده لأئمة الحديث ، وبيان أوهامهم .



النعمان سوشل میڈیا سروسز

کی فخریہ پیشکش

دفاع احناف لائبریری

سینکڑوں کتب کا بیش بہا ذخیرہ

ماخوذ: مجلہ الاجماع

الفَصْل الأوّل

إيـرادُ الطعُون في أبي حَنـيفَة ، وَرَدّ العُلمَاء عَليْـه ، وَمُناقَشَة ذلك

(١) مكان ورود تلك الطعون.

(٢) مجمل تلك المطاعن وأنواعها، ونقدها من جهة الإسناد والمعقول.

(٣) أشهر من رد على الخطيب من العلماء.

(٤) نقد عام للخطيب، فيما أورده من مثالب أبي حنيفة.

١ ـ مكان ورود تلك الطعون:

لقد أورد الخطيب تلك المطاعن والمثالب، ضمن ترجمة أبي حنيفة في كتابه: تاريخ بغداد، الجزء الثالث عشر من النسخة المطبوعة، حيث ترجم لأبي حنيفة بما يزيد على المائة صفحة، وذلك من صفحة: (٣٢٣)، إلى صفحة: (٤٥٤). وهي أطول ترجمة في الكتاب إطلاقاً.

وابتدأ الترجمة بكلام طيب، وثناء جميل على أبي حنيفة، ثم عقد فصلاً لمناقبه، وساق فيه من الروايات المسندة عن الأئمة،في مدح أبي حنيفة والثناء عليه الشيء الكثير. كما عقد فصولاً فيما قيل في فقهه وعبادته وورعه، وجوده ووفور عقله وفطنته، وأتى فيه بالشيء الحسن العجيب، واستغرق ذلك حوالي ست وأربعين صفحة، أي إلى صفحة (٣٦٩).

وفجأة يقلب لأبي حنيفة ظهر المِجَنِّ، ويطمس تلك المحاسن والمناقب التي ساقها كلها بكلمة واحدة، فيقول:

«وقد سقنا عن أيوب السختياني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم من الأئمة، أخباراً كثيرة، تتضمن تقريظ أبي حنيفة، والمدح له، والثناء عليه. **والمحفوظ عند نقله الحديث عن الأئمة المتقدمين ـ وهؤلاء المذكورون منهم ـ في أبي حنيفة خلاف ذلك**. وكلامهم فيه كثير، لأمور شنيعة حُفظت عليه. متعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، نحن ذاكروها بمشيئة الله، ومعتذرون إلى من وقف عليها، وكره سماعها، بأن أبا حنيفة عندنا، مع

جلالة قدره، أسوة غيره من العلماء الذين دَوَّنَّا ذكرهم في هذا الكتاب، وأوردنا أخبارهم، وحكينا أقوال الناس فيهم على تباينها، والله الموفق للصواب»[1].

ثم شرع في إيراد تلك المطاعن والمثالب، على شكل روايات تاريخية، يسوقها بالسند منه إلى قائليها، ويستتر وراءها، متظاهراً بأنه ليس له فيها إلا روايتها وجمعها. واستمر في سرد تلك الروايات التي تحمل المطاعن والاتهامات لأبي حنيفة، بإسهاب وإطناب غريب، حتى زادت المطاعن على مئات الروايات، واستغرقت ما يزيد على الثمانين صفحة[2].

٢ـ مُجْمل تلك المطاعن وأنواعها:

لقد ساق الخطيب تلك المطاعن مقسمة إلى فصول، يتعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، والبعض الآخر بمُسْتَشْنَعَات الألفاظ، وغير ذلك.

وسأجملها في النقاط الرئيسية التالية، ثم أذكر في كل نقطة، المسائل المتفرعة عنها، ثم أنقد تلك الروايات من جهة السند والمعقول إجمالاً.

والنقاط الرئيسية للمثالب التي ذكرها الخطيب هي:

أ ـ كثرة العلماء الذين ردوا على أبي حنيفة.

ب ـ ما حُكي عن أبي حنيفة في الإيمان.

جـ ـ ما حُكي عنه من القول بخلق القرآن.

د ـ ما نسب إليه من رأيه في الخروج على السلطان.

هـ ـ ما حُكِي عنه من مُسْتَشْنَعَات الألفاظ والأفعال.

و ـ ما قاله العلماء في ذم رأيه والتحذير منه، وما يتعلق بذلك من أخباره.

تنبيهان:

وقبل الدخول في تفاصيل تلك المثالب ومناقشتها، أود أن ألفت النظر، وأنبه إلى أمرين مهمين، لعل في ذكرها إلقاء الضوء على الموضوع قبل مناقشته.

هذان الأمران هما:

أ ـ كيف يصف الخطيب المثالب بـ «المحفوظ»، وفي أسانيد تلك الروايات

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٢) استغرقت المثالب ستاً وثمانين صفحة. وهي بين ص (٣٦٩ ـ ٤٥٤).

رجال تكلم الخطيب نَفْسُه عليهم بالجرح والتضعيف، في كتاب التاريخ ذاته!؟ . . .

ب- إن بين النُسَخ المخطوطة لتاريخ بغداد، اختلافاً كبيراً في كمية المثالب الواردة في ترجمة أبي حنيفة. فما هو السبب؟.

أما الأمر الأول: فَيُسْتَغْرَب أن يصدر عن الخطيب بهذه الصراحة، التي يكون فيها مجالاً للنقد، حتى بين تلامذته الذين كانيُملي عليهم التاريخ. فالذي يتكلم على رجال في الكتاب نفسه - تاريخ بغداد- ويصفهم بالضعف والكذب[1]، ثم يروي روايات مسندة عنهم، ثم يصف هذه الروايات بأنها المحفوظة عند المحدثين، يجعل نفسه هدفاً لسهام الناقدين له، والطاعنين عليه، وما أظن الخطيب يفعل هذا، وإنما هذا - والله أعلم- من زيادة بعض النساخ المغرضين، دسّه على لسان الخطيب.

وأما الأمر الثاني: وهو مسألة اختلاف النسخ المخطوطة في مقدار روايات المثالب، في ترجمة أبي حنيفة، فهو شيء يلفت النظر، ويدعو للتأمل والبحث في سبب هذا الاختلاف في هذا المكان الخطير، كما أنه يدعم ما ذكرت آنفاً، من أن التاريخ قد زيد فيه أشياء بعد وفاة الخطيب.

فقد جاء في النسخة المطبوعة، في الجزء الذي طبع أولاً، وصودرت أكثر نسخه، ثم أعيد طبعه، جاء في الجزء الثالث عشر في ص: ٣٧٧، تعليق في أسفل الصفحة هذا نصه:

«من هنا سقط في نسخة الكوبريلي، الى آخر ترجمة أبي حنيفة، وأكملنا بقية الترجمة من نسخة الصميصاطية».

ونسخة الكوبريلي هذه، هي النسخة المصورة في دار الكتب المصرية، عن نسخة مخطوطة موجودة في تركيا.

ومن هذا التعليق، الذي كتبه الناشر للكتاب، يتبين أن المثالب التي في نسخة الكوبريلي، لا يتجاوز حجمها الثماني صفحات فقط، من الجزء المُصَادَر، وهي بين ص (٣٦٩- ٣٧٧). فتكون نسبة الموجود في هذه النسخة من المثالب، إلى النسخة

---

(١) سيأتي فيما بعد ذكر عدد من هؤلاء، عند نقد أسانيد الروايات التي ساقها الخطيب.

الأخرى- وهي الموجودة في دار الكتب المصرية-. السدس أو أقل. أي أن الموجود من المثالب في النسخة الثانية، يزيد ست مرات أو أكثر على ما في النسخة الأولى -الكوبريلي-، من المثالب، وهو فرق كبير جداً، فليس الفرق بين النسختين زيادة سطر أو سطرين، أو إيراد خبر أو خبرين، وإنما الفرق بشكل يدعو للاستغراب، وخصوصاً في مثل هذا الموقف الحساس!.

وبعد هذا العرض للتنبيهين، نبدأ بذكر النقاط الرئيسية للمثالب التي ذكرها الخطيب، واحدة واحدة، مع مناقشة كل نقطة، وبيان ما يظهر لي فيها من الحق. والله المعين على ذلك.

أ- فأما النقطة الأولى:

وهي كثرة العلماء الذين ردوا على أبي حنيفة، فهي عبارة عن فصل صغير، ساقه الخطيب كرواية تاريخية وصلت إليه، فيها أسماء خمسة وثلاثين شخصاً من العلماء والأئمة، يقول ناقلها إنهم جميعاً ردوا على أبي حنيفة. وهذا نص تلك الرواية كما ساقها الخطيب حيث قال: «أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن جعفر بن محمد بن سلم الختلي، قال: أملى علينا أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار، في شهر جمادى الآخرة، من سنة ثمان وثمانين ومائتين، قال: ذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة: أيوب السختياني، وجرير بن حازم، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، وعبد الوارث، وسوار العنبري القاضي، ويزيد بن زريع، وعلي بن عاصم، ومالك بن أنس، وجعفر بن محمد، وعمر بن قيس، وأبو عبد الرحمن المقرىء، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، وأبو اسحاق الفزاري، ويوسف بن أسباط، ومحمد بن جابر، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن أبي سليمان، وابن أبي سليمان، وابن أبي ليلى، وحفص بن غياث، وأبو بكر بن عياش، وشريك بن عبد الله، ووكيع بن الجراح، ورقبه بن مصقلة، والفضل بن موسى، وعيسى بن يونس، والحجاج بن أرطاة، ومالك بن مغول، والقاسم بن حبيب، وابن شبرمة»[1].

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٧٠ - ٣٧١.

قلت: ومعلوم أن رد العلماء على إمام من الأئمة، لا ينقص من قدره، ولا يعتبر مطعناً فيه، بل هو أمر طبيعي معروف، جرى عليه العلماء من لدن الصحابة الكرام، إلى يومنا هذا.

ومَن مِن العلماء والأئمة، من لم يرد عليه في المسائل الاجتهادية التي قال بها؟.

وقديماً قال الإمام مالك: «ما منا إلا رَدَّ وَرُدَّ عليه، إلا صاحب هذا القبر». يشير بذلك إلى أن كل الأئمة معرضون للرد، حاشا رسول الله ﷺ، لأنه المعصوم، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يُوحَى.

ثم إن تعداد أسماء جماعة من العلماء، ووصفهم بأنهم ردوا على أبي حنيفة، بدون تعيين المسائل التي ردوا عليه فيها، وبدون معرفة هل كان الحق بجانبهم، أو بجانبه، أمر مُبْهَم لا يفيد سوى قصد التهويل من كثرة الأشخاص الذين ردوا عليه.

ومع ذلك، فإن كانت المسألة مسألة كثرة، فهذا ابن عبد البر يقول في كتابه: «جامع بيان العلم»: «الذين رووا عن أبي حنيفة، ووثَّقوه، وأثنوا عليه، أكثر من الذين تكلموا فيه».

ثم قال: «والذين تكلموا فيه من أهل الحديث، أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي، والقياس والارجاء. وكان مما يقال يُسْتَدَلَّ على نباهة الرجل من الماضين، بتباين الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب، هلك فيه فريقان مُحِبٌّ أفرط، ومُبْغِضٌ أفرط. وقد جاء في الحديث: أنه يهلك فيه رجلان: مُحِبٌ مُطرٍ، ومبغض مفتر وهذا صفة أهل النباهة، ومن بلغ في الدين والفضل الغاية، والله أعلم»[1].

وقد عقد الحافظ ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء»، باباً في ذكر من أثنى على أبي حنيفة من العلماء وفضله، فقال: باب ذكر ما انتهى إلينا من ثناء العلماء، على أبي حنيفة، وتفضيلهم له»[2]. ثم أخذ يذكر اسم العالم الذي أثنى عليه، ويتبعه بذكر القول الذي مدحه به، مروياً بالسند من ابن عبد البر، إلى قائله، فذكر ستة وعشرين شخصاً من العلماء والأئمة، وهم: أبو جعفر محمد بن علي بن حسن،

---

(١) جامع بيان العلم: ٢ / ١٤٩

(٢) الانتقاء: ص ١٢٤.

وعماد بن أبي سليمان، ومِسْعَر بن كِدَام، وأيوب السختياني، والأعمش، وشعبة ابن الحجاج، وسفيان الثوري، والمغيرة بن مِقْسَم الضبي، والحسن بن صالح بن حي، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، وشريك القاضي، وابن شُبرمة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، والقاسم بن معن، وحجر بن عبد الجبار، وزهير بن معاوية، وابن جريج، وعبد الرزاق، والشافعي، ووكيع، وخلد الواسطي، والفضل بن موسى السيناني، وعيسى بن يونس.

وقد استغرقت أقوالهم التي رواها في الثناء على أبي حنيفة حوالي ثلاث عشرة صفحة، من ص (**١٢٤ إلى ص ١٣٢**).

ثم عقب على ذلك، بذكر بقية العلماء الذين أثنوا عليه، بدون ذكر الأقوال التي قالوها، اختصاراً، فقال: «وممن انتهى إلينا ثناؤه على أبي حنيفة، ومدحه له، عبد الحميد بن يحيى الحماني، ومعمر بن راشد، والنضر بن محمد، ويونس بن أبي إسحق، وإسرائيل بن يونس، وزفر بن الهذيل، وعثمان البتي، وجرير بن عبد الحميد، وأبو مقاتل حفص بن مسلم، وأبو يوسف القاضي، وسلم بن سالم، ويحيى ابن آدم، ويزيد بن هارون، وابن أبي رزمة وسعيد بن سالم القداح وشداد بن حكيم وخارجة بن مصعب وخلف بن أيوب، وأبو عبد الرحمن المقرىء، ومحمد بن السائب الكلبي، والحسن بن عمارة، وأبو نعيم الفاضل بن دُكَيْن، والحكم بن هشام، ويزيد بن زُرَيْع، وعبد الله بن داود الحربي، ومحمد بن فضيل، وزكريا بن أبي زائدة، وابنه يحيى بن زكريا بن أبي زائد، وزائدة بن قدامة، ويحيى بن معين، ومالك ابن مِغْولَ، وأبو بكر بن عياش، وأبو خالد الأحمر، وقيسى بن الربيع، وأبو عاصم النبيل، وعبد الله بن موسى، ومحمد بن جابر الأصمعي، وشقيق البلخي، وعلي بن عاصم، ويحيى بن نصر.

كل هؤلاء أثنوا عليه، ومدحوه بألفاظ مختلفة، ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي، في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره، حدثنا به حَكَمَ بن منذر رحمه الله»[1].

(١) الانتقاء: ص ١٣٧.

وتقول لجنة علماء الأزهر، التي تولت التعليق على المثالب الموجودة في ترجمة أبي حنيفة، من تاريخ بغداد، في أول ذكر المثالب عند قول الخطيب: «وقد سقنا عن أيوب السختياني... والمحفوظ... الخ» تقول في أول تعليق لها ما يلي:

«ستجد فيما يجيء من الروايات إسرافاً في النيل من الإمام أبي حنيفة، وقد تتبعناها جميعها، فوجدناها روايات واهية الإسناد، متضاربة المعنى. ولا شك أن للعصبية المذهبية شأناً وأي شأن، فيما نقله الخطيب، وكم من إمام جليل وعالم نبيل أنصف الحقيقة فأوفى الثناء على الإمام الأعظم رضي الله عنه ولكثير من العلماء الأثبات، كلام يهدم ما زعمه الخطيب محفوظاً، واذا أردت معرفة قيمة الروايات، فدونك كتاب الانتقاء، للحافظ ابن عبد البر، وجامع المسانيد، للخوارزمي، المتوفى سنة ٦٧٥ هـ، وتذكرة الحفاظ للذهبي، والسهم المصيب للملك المعظم، والجواهر المنيفة، للسيد مرتضى الزَّبِيدي، ومثل هذه الكتب.

وإن جلالة قدر أبي حنيفة، ومنزلته من الزهد والورع والعلم، وجودة القريحة، وقوة تمسكه بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، لا يحيد عنها متى صحت عنده، لَمَّا اشتهر أمره، ونقل إلينا نقلاً مستفيضاً، عن جلة العلماء من أصحابه وغيرهم، فلا يقدح فيه روايات كهذه التي ساقها الخطيب. وانظر نقل ابن عبد البر، في الانتقاء، عن سفيان الثوري رضي الله عنه في أبي حنيفة، قال: «كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم، ذابّاً عن حرم الله أن تُسْتَحَل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث، التي كان يحملها الثقات، وبالآخِر من فعل رسول الله ﷺ، وبما أدرك عليه علماء الكوفة، ثم شنع عليه قوم، يغفر الله لنا ولهم» (١).

ب- وأما النقطة الثانية.

وهي - ما حكي عن أبي حنيفة في الإيمان - فقد ساق فيها الخطيب ثلاثة وثلاثين خبراً. الخبر الأول منها يتعلق بمسألة الاستثناء في الإيمان، وأن أبا حنيفة يعتبر من لا يجزم بأنه مؤمن هنا، وعند الله حقاً، شاكّاً في إيمانه، وأن وكيعاً اعتبر قول أبي حنيفة هذا جرأة.

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٦٩ - التعليق.

وهذا نص الرواية كما ساقها الخطيب، فقال:

«أخبرنا الحسين بن محمد بن الحسن، أخو الخلال، أخبرنا جبريل بن محمد المعدَّل، ـبِهَمَذَانـ ، حدثنا محمد بن حيويه النخاس، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا وكيع، قال : سمعت الثوري يقول: نحن المؤمنون، وأهل القبلة عندنا مؤمنون، في المناكحة والمواريث، والصلاة والإقرار ولنا ذنوب، ولا ندري ما حالنا عند الله؟ قال وكيع: وقال أبو حنيفة: «من قال بقول سفيان هذا، فهو عندنا شاك، نحن المؤمنون هنا، وعند الله حقاً». قال وكيع: «ونحن نقول بقول سفيان، وقول أبي حنيفة عندنا جرأة[1]».

وفي هذه الرواية، محمد بن حيويه، وهو أبو العباس الخزاز، قال فيه الخطيب نفسه في رقم : (١١٣٩) «كان متساهلاً فيما يرويه يحدث عن كتاب ليس عليه سماعه».

وتقول لجنة التعليق على الترجمة:

«نعم، إن أبا حنيفة قد نقل عنه هذا الذي رواه الخطيب من طرق صحيحة، ومعنى كلامه رضي الله عنه، أنه مصدق بالله ورسله وكتبه، تصديقاً جازماً لا يعتريه في ذلك تردد، ويجب على كل انسان أن يكون مصدقاً على هذا النحو، لأنه لا معنى للإيمان مع الشك، ومن وقف على ما قاله العلماء المتكلمون، وغيرهم، في مسألة الاستثناء في الإيمان، يجد ما قاله أبو حنيفة رضي الله عنه أبعد عن التهمة، ودخول الشك في الايمان، وأنه إنما ذهب إلى ما ذهب من حظر الاستثناء في الإيمان، خشية اعتياد النفس التردد فيه. وفي ذلك من مفسدة الخروج منه ما لا يخفى، كما قرر ذلك شارحو كلامه. ولم ينفرد أبو حنيفة بهذا، بل هو قول كثير من العلماء من أصحابه وغيرهم. وأجاز كثير دخول الاستثناء في الإيمان، ويجب حمل تجويزهم على إيمان الموافاة، وهو بقاء الإيمان إلى الوفاة، لأنه المعتبر في النجاة ويحمل عليه كلام سفيان الثوري. ومن هنا تعلم أن كلام أبي حنيفة، لا يعد جرأة. على أنه قد نقل الخوارزمي في جامع المسانيد، رجوع الثوري إلى قول أبي حنيفة في هذه المسألة[2]».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٢) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٧١ ـ ٢٧٢ ـ التعليق.

وأما الأخبارالثاني والثالث والخامس والسادس، فتتعلق كلها بمسألة واحدة وهي: هل يشترط معرفة مكان الكعبة، وقبر النبي ﷺ في الإيمان؟ والروايات الأربع المذكورة، تفيد أن أبا حنيفة، لما سئل عن ذلك أجاب بأنه لا يشترط معرفة ذلك، وعلى ذلك، فمن جهل مكان الكعبة، وقبر النبي ﷺ فهو مؤمن، ـ على حد تعبير تلك الأخبار.

والأخبار الثلاثة الأولى مدارها على الحارث بن عمير، وقد قال الذهبي عنه في الميزان: «كذبه ابن خزيمة» وقال الحاكم عنه: «روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة». وقال ابن حبان: «كان يروي الموضوعات عن الأثبات» كما أن الخبر الثالث فيه محمد بن محمد الباغندي، وقد قال الدراقطني عنه: «كان كثير التدليس، يحدث بما لم يسمع، وربما سرق حديث غيره». وقال إبراهيم الأصبهاني: «كذاب». وذكر نحو ذلك الخطيب نفسه رقم: **(١٢٨٥)**.

والخبر الأخير فيه عبّاد بن كثير،قال عنه الذهبي: «ليس بثقة وليس بشيء. هكذا يكون المحفوظ؟ وفي السند كذابون وغير ثقات[1]».

وشواهد الحال تكذب الخبر. وكيف يُتصور أن ينطق أبو حنيفة بمثل ذلك الكفر الصراح، في المسجد الحرام، بدون أن يروي ذلك عنه إلا كذاب واحد؟.

وقد ساق ابن أبي العوام، بسنده إلى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة أنه قال: «لو أن رجلاً صلى، يريد بصلاته إلى غير الكعبة، فوافق الكعبة على الخطأ منه ، إنه بذلك كافر، وما رأيت أحداً منهم ينكر ذلك».

وأما الخبر الرابع فيتعلق بمسالة فرعية من مسائل الطلاق، وشهادة الزور عند القاضي وفي الرواية كذلك الحارث بن عمير، وقد سبق بيان حاله قريباً.

---

(١) هذا نص الخبر الثاني بحروفه، كما ساقه الخطيب، أسوقه هنا ليطلع القارىء على فظاعة ما يُنْسَب إلى أبي حنيفة من الاتهامات. قال الخطيب: «أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل، أخبرنا محمد بن عمرو البحتري الرزاز، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا الحميدي، حدثنا حمزة بن الحارث بن عمير، عن أبيه قال: سمعت رجلاً يسأل أبا حنيفة في المسجد الحرام عن رجل قال: أشهد أن الكعبة حق. ولكن لا أدري: هي هذه التي بمكة، أم لا؟ فقال: مؤمن حقاً. وسأله عن رجل قال: أشهد أن محمد بن عبد الله نبيّ، ولكن لا أدري هو الذي قبره بالمدينة أم لا؟ فقال: مؤمن حقاً، قال الحميدي: ومن قال هذا فقد كفر». أهـ. ص: **٣٧٢** من التاريخ.

وأما الخبران السابع والثاني عشر، فيتعلقان بمسألـة مفادها: «لو أن رجلاً عَبَدَ نَعْلاً يتقرب بها إلى الله ، فهو مؤمن عند أبي حنيفة».

وفي الخبر السابع، عبدالله بن جعفر بن درستويه. حكى الخطيب نفسه فيه عن البرقاني تضعيفه ،وفي الخبر الثاني عشر، القاسم بن حبيب. قال ابن أبي حاتم، قال ابن معين: لا شيء. على أن هذا القول غير معقول صدوره من مثل أبي حنيفة، المشهور بعلمه وتقواه، بل غير معقول أن يصدر عن أي مسلم. ثم هل يوجد في الدنيا من يعبد النعل. حتى يُسأل أبو حنيفة عنه فيقره؟ أللهم هذا بهتان عظيم.

والخبر الثامن يتعلق بمسألة ، هل يزيد الإيمان وينقص أوْ لا؟ وهل الصلاة وبقية الأعمال تعتبر جزءاً من الإيمان؟

وأنا أسوق الخبر بنصه، حتى يكون القارىء على بينة من تفاصيل الخبر.

قال الخطيب: «أخبرنا أبو سعيد، الحسن بن محمد بن حسنويه الكاتب، -بأصبهان- أخبرنا عبدالله بن محمد بن عيسى بن مزيد الخشاب، حدثنا أحمد بن مهدي بن محمد بن رستم، حدثنا أحمد بن إبراهيم ، حدثني عبد السلام -يعني ابن عبد الرحمن- قال : حدثني إسماعيل بن عيسى بن علي. قال : قال لي شريك : كفر أبو حنيفة بآيتين من كتاب الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيّمة﴾. وقال تعالى: ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾ . وزعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وزعم أن الصلاة ليست من دين الله[1]».

وفي هذه الرواية، عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي، وهو غير مأمون. فقد حكى الخطيب نفسه في تاريخه رقم: (٥٧٢٩) ، أن يحيى بن أكثم، قاضي قضاة المتوكل، صرف عبد السلام هذا عن القضاء، لأمور، أهونها ضعفه في الفقه.

وفي الرواية أيضاً شريك بن عبدالله، تكلم فيه العلماء كثيراً جداً، حتى قال يحيى بن سعيد: «لو كان بين يدي ما سألته عن شيء». وضعف حديثه جداً. انظر تاريخ الخطيب رقم (٤٨٣٨).

---

(١) التاريخ: ١٣ / ٣٧٥ - ٣٧٦.

وقول شريك الراوي: «زعم أن الصلاة ليست من دين الله» تحريف للقول عن موضعه، أو عدم تفريق بين مدلولي الدين والإيمان. وأصلها: «أن الصلاة ليست من الإيمان». أي أنها ليست جزءاً من حقيقته، بحيث لو أخل بها الإنسان، خرج من الإيمان، وإن كانت عنده رضي الله عنه، من أكبر شرائع الإيمان وأعلاها[1].

وأما الخبران التاسع والعاشر ففيهما أن أبا حنيفة، يجعل إيمان أبي بكر الصديق، وإيمان آدم، كإيمان إبليس...

وفي الخبر الأول: محبوب بن موسى الأنطاكي، له حكايات تالفة عن الفزاري وغيره، قال: أبو داود لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب. وفي الخبرين معاً أبو إسحاق الفزاري، وهو منكر الحديث.

وتشبيه إيمان آدم وأبي بكر، بإيمان إبليس، الذي نص القرآن الكريم على أنه: ﴿أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾. لا يعقل أن يصدر من أبي حنيفة، الذي يقرر مذهبه، أن أي استخفاف بأي حكم من أحكام الدين كفر.

وأما الخبر الحادي عشر، وهو قصة تفيد أن أبا حنيفة مر بسكران يبول قائمًا، فقال أبو حنيفة له: «لو بلت جالساً» وأن السكران قال له: «ألا تمرّ يا مرجىء؟». وأن أبا حنيفة قال له: «هذا جزائي منك، حيث صيّرت إيمانك كإيمان جبريل».

وفي الخبر، معبد بن جمعة الروياني، كذبه ابو زرعة الكشي، وصيغة القاسم ابن عثمان صيغة انقطاع. ويقول عنه العُقَيْلي: «لا يتابع على حديثه».

وقد أخرج الحافظ أبو بشر الدولابي، عن إبراهيم بن جنيد، عن داود بن أمية المروزي، قال: «سمعت عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد يقول: جاء رجل إلى أبي حنيفة، وهو سكران فقال له: يا مرجىء. فقال له أبو حنيفة: لولا أني أثْبَتُّ لمثلك الإيمان نسبتني إلى الإرجاء، ولو لا أن الإرجاء بدعة ما باليت أن أنسب إليه وأين هذه الرواية من تلك.

وأما الخبر الثالث عشر، فمفاده أنه اجتمع الثوري، وشريك، والحسن بن

---

(١) انظر حاشية اللجنة الأزهرية ص: ٣٧٥ - ٣٧٦.

صالح، وابن أبي ليلى، ودعوا أبا حنيفة، وسألوه عن رجل قتل أباه ونكح أمه، وشرب الخمر في رأس أبيه، فقال: هو مؤمن، وأن الأربعة استنكروا قوله، وردوا عليه بكلام قبيح.

وفي الخبر، محمد بن جعفر الأدمي، عن أحمد بن عبيد، قال ابن أبي الفوارس: «خَلَّطَ فيما حدّث، وشيخه يروي المناكير». وقال الذهبي: «غير عمدة».

على أن قول أبي حنيفة في ذاته صحيح، فإن مذهب أهل السنة، أن مرتكب الكبيرة لا يكفر بارتكابها، ومخالفو أبي حنيفة من أهل السنة، وان ذهبوا إلى أن الإيمان قول وعمل لكنهم لم يخرجوا مرتكب الكبيرة عن الإيمان ولم يخرج مرتكب الكبيرة من الإيمان إلا الخوارج، الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، والمعتزلة، القائلون بالمنزلة بين المنزلتين، أي الواسطة بين المؤمن والكافر. ومن أجل هذا نرى أن هذه الرواية يجب القطع بكذب نسبتها إلى هؤلاء العلماء.

وفي الأخبار، من رقم: (١٤ إلى ١٩)، من هذه النقطة، والأخبار رقم: (٧ و ٨ و ٩)، من النقطة الرابعة (د)، نسبة أبي حنيفة إلى الإرجاء، وفي إسناد كل خبر من هذه الأخبار، رجل أو أكثر مطعون فيه، كما سأذكر بعضهم بعد قليل.

وأبدأ الآن بذكر بعض الرجال، المتكلم فيهم في أسانيد الأخبار، التي فيها نسبة الإرجاء إلى أبي حنيفة. فأقول:

أما الخبر الرابع عشر ففيه أحمد بن كامل القاضي، قال الدارقطني: كان متساهلاً ربما حدث من حفظه بما ليس عنده، وأهلكه العجب. وذكر ذلك الخطيب نفسه في تاريخه رقم (٢٢٠٩). وفي الخبر أيضاً محمد بن موسى البربري، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الخطيب في تاريخه رقم: (١٣٢٦)، كان لا يحفظ إلا حديثين، أحدهما حديث الطير، وهو موضوع بإجماع المحدثين.

وأما الخبر الخامس عشر، فمفاده، أن أبا مسهر كان يقول: «كان أبو حنيفة رأس المرجئة».

وأما الخبر السادس عشر، ففيه الحسن بن الحسين بن دوما النعالي. قال

الخطيب نفسه في تاريخ بغداد رقم: (٣٨١٢): «أفسد أمره، بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم يكن عليها سماعه». قال الذهبي في الميزان: «يعني زَوَّرَ». والخبر السابع عشر بمعناه تماماً وأما الخبر الثامن عشر، ففيه ابن درستويه، وقد مر ما فيه من الضعف.

وأما الأخبار رقم: (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، من هذه النقطة، والخبر التاسع من النقطة الرابعة (د)، فتشمل على نسبة أبي حنيفة إلى القول، بمقالة جهم بن صفوان.

وإسناد هذه الروايات لا يخلو من مقال، وقد رد الخطيب نفسه هذه الأخبار بالأخبار رقم: (٢٣، ٢٤، ٣١)، من هذه النقطة.

وأسوق خبراً من الأخبار التي تنسب إلى أبي حنيفة، القول بمقالة جهم بن صفوان. وهذا الخبر رقم: (١٩) كما ساقه الخطيب فقال: «وأخبرنا ابن الفضل. أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا أحمد بن الخليل، حدثنا عبدة، قال: سمعت ابن المبارك، ـوذكر أبا حنيفةـ فقال رجل: هل كان فيه من الهوى شيء؟ قال نعم. الإرجاء. وقال يعقوب، حدثنا أبو جزى عمرو بن سعيد بن سالم، قال: سمعت جدي، قال: قلت لأبي يوسف: أكان أبو حنيفة مرجئاً؟ قال نعم. قلت: أكان جهمياً؟ قال: نعم، قلت: فأين أنت منه؟ قال: إنما كان أبو حنيفة مدرّساً، فما كان من قوله حسناً قبلناه، وما كان قبيحاً تركناه عليه».

وفي الخبر، عبدالله بن درستويه، وقد مرّ وصف حاله، وفيه أحمد بن الخليل البغدادي، المعروف بـ (جور)، توفي سنة ستين ومائتين، قال الدارقطني: ضعيف لا يُحتجُّ به.

وأسوق خبراً من الأخبار التي ساقها الخطيب، وفيها تكذيب لمعنى الأخبار السابقة. **قال الخطيب رقم: (٢٣)**: «أخبرنا الخلال، أخبرنا الحريري، أن علي بن محمد النخعي حدثهم، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن مكرم، حدثنا بشر بن الوليد قال: سمعت أبا يوسف يقول: قال أبو حنيفة: صنفان من شر الناس بخراسان، الجهمية والمشبهة، وربما قال: والمقاتلية».

وقال في الخبر رقم: (٢٤): «وقال النخعي: حدثنا محمد بن علي بن عفان،

حدثنا يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، عن أبيه، سمعت أبا حنيفة يقول: جهم بن صفوان كافر». ثم يعقب الخطيب على هذين الخبرين بقوله: «وليس عندنا شك في أن أبا حنيفة، يخالف المعتزلة في الوعيد،لأنه مرجىء،وفي خلق الأفعال، لأنه كان يثبت القدر[1]».

فهذه الروايات، ترد بصراحة نسبة أن أبا حنيفة كان جهمياً. ومعلوم أن أبرز مذهب الجهمية، يتلخص في القول بخلق القرآن، وإنكار صفات رب العالمين.

ثم لو تركنا تلك الروايات المتناقضة كلها، ورجعنا إلى كتاب «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة، وعقيدة الطحاوي، التي شرح فيها مذهب أبي حنيفة وصاحبيه في أصول الدين، لوجدنا أن أبا حنيفة ينكر على جهم بن صفوان، وغيره من أهل الأهواء وأصحاب المقالات الزائفة، أشد الإنكار والعجيب من أصحاب تلك الروايات، أن ينسبوا رواية هذه المقالة إلى أبي يوسف، الذي كان من أجلّ تلاميذ الإمام، وأبرّهم به حياً وميتاً، كما هو المعروف.

ولنرجع إلى سند الروايات فاقول: أن في سند الخبر رقم: (٢٠)، الهيثم بن خلف الدوري. وقد روى الإسماعيلي عنه في صحيحة إصراره على خطأ أخطأ به.

كما أن في السند أيضاً محمد بن سعيد بن سلم الباهلي. قال عنه ابن حجر في «تعجيل المنفعة». منكر الحديث مضطربه. وقد تركه أبو حاتم، ووهّاه أبو زرعة، فقال عنه: ليس بشيء.

وأما الخبر رقم: (٢١)، ففي سنده «زُنْبُور» وهو محمد بن يَعْلَى السُّلَمي. وقد قال البخاري عنه: ذاهب الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: متروك، وقال أحمد بن سنان: كان جهمياً[2]. ومن المقرر لدى علماء المصطلح، أن رواية المبتدع لا تقبل فيما يؤيد به بدعته، وروايته هذه في تأييد مذهب جهم بن صفوان فلا نقبل: لأن نص الرواية هو«. . . . سمعت زنبوراً يقول: سمعت أبا حنيفة

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٨٢.

(٢) انظر الميزان، للذهبي: ٤ / ٧٠.

يقول: قَدِمَتْ علينا امرأة جهم بن صفوان، فأدَّبتْ نساءنا» وذكره الخطيب نفسه في تاريخه رقم (١٥٧٨)، بمثل هذا[1] فلا معنى لقول الخطيب- بعد هذا- أن هذه الروايات هي المحفوظة عند نقلة الحديث، فأي محفوظة هذه؟..

وأما الخبر رقم: (٢٢)، ففي سنده ابن دوما النعالي، المُزَوِّر السابق ذكره.

وأما الاخبار رقم: (٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣)، فكلها تفيد نفي الإرجاء، ونفي القول بخلقْ القرآن عن أبي حنيفة.

ومن هذه الأخبار، أسوق الخبر رقم: (٢٨) قال الخطيب:

«أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، حدثنا علي بن أحمد بن محمد القزويني، حدثنا أبو عبدالله محمد بن شيبان الرازي العطار، -بالري-، قال: سمعت أحمد بن الحسن البزمقي، قال: سمعت الحكم بن بشير يقول: سمعت سفيان بن سعيد الثوري، والنعمان بن ثابت يقولان: القرآن كلام الله غير مخلوق[2]».

ج ـ وأما النقطة الثالثة:

وهي: -ماحُكي عن أبي حنيفة من القول بخَلْق القرآن- ، فقد ساق الخطيب فيها ثلاثة وثلاثين خبراً أيضاً. فالأخبار رقم: (١ إلى ١٠ و١٣و١٤و١٧)، تتعلق كلها بأن أبا حنيفة يقول بخلق القرآن. وفي بعضها ذكر استتابته من ذلك. مع أنه تقدم في النقطة الثانية، (ب)، في الأخبار من رقم: (٢٨ إلى ٣٣)، رد الخطيب نفسه بتلك الاخبار هذه التهمة عن أبي حنيفة، أضف إلى ذلك أن هذه الأخبار لا تخلو من رجال متكلم فيهم. وسنورد الكلام في بعضهم.

أبو حنيفة ومسألة القول بخلق القرآن

والمشهور عن أبي حنيفة أنه يقول: إن القرآن غير مخلوق. ولفظنا بالقرآن مخلوق. وهذا القول هو ما جرى عليه أهل الحق من علماء الكلام وغيرهم. ولينظر

(١) تاريخ بغداد: ٤٤٧/٣، والمقصود بقولي «بمثل هذا»، أي أنه روى قول البخاري فيه أنه «ذاهب الحديث».

(٢) التاريخ: ٣٨٣/١٣، وهذا اخر خبر في ترجمة أبي حنيفة، بالنسبة لنسخة (الكوبريلي)، وأما بقية الترجمة من المثالب الكثيرة، فانفردت بها نسخة دار الكتب المصرية، وأكمل المشرفون على الطبع ترجمة أبي حنيفة منها.

الذي يريد التثبت والمزيد من الإيضاح كتاب «الفقة الأكبر» لأبي حنيفة، وكتاب «العقيدة الطحاوية».

هذا، والروايات عن أبي حنيفة في هذا الموضوع متضاربة، حتى فيما ساقه الخطيب نفسه -كما تقدم-. فاذا اعتبرنا جميع الروايات في هذا الموضوع مقبولة، لم يكن بُدٌّ من حمل الروايات بالقول بخلق القرآن، على لفظنا به، والروايات بأنه غير مخلوق على القرآن نفسه.

وهذا ابن عبد البر الحافظ، يقول في كتابه «الانتقاء» في «باب مذهب أبي حنيفة فيما يعتقده أهل السنة وما عليه أئمة الجماعة»: «قال: ونا محمد بن حزام الفقيه، قال: نا أبي، قال: نا محمد بن شجاع، قال: سمعت الحسن بن أبي ملك يقول: سمعت أبا يوسف يقول: جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة، فدار على الحِلَق يسألهم عن القرآن، وأبو حنيفة غائب بمكة، فاختلف الناس في ذلك، -والله ما أحسبه إلا شيطاناً تصور في صورة الإنس-، حتى انتهى إلى حلقتنا فسألنا عنها، وسأل بعضنا بعضاً، وأمسكنا عن الجواب، وقلنا ليس شيخنا حاضراً، ونكره أن نتقدم بكلام حتى يكون هو المبتدىءبالكلام. فلما قدم أبو حنيفة، تلقيناه بالقادسية، فسألنا عن الأهل والبلد فأجبناه، ثم قلنا له بعد أن تمكّنا منه: رضي الله عنك، وقعتْ مسألة فما قولك فيها، فكأنه كان في قلوبنا، وأنكرنا وجهه، وظن أنه وقعت مسألة معنتة، وأنا قد تكلمنا فيها بشيء، فقال: ما هي؟ قلنا كذا وكذا، فأمسك ساكتاً ساعة ثم قال: فما كان جوابكم فيها؟ قلنا: لم نتكلم فيها بشيء، وخشينا أن نتكلم بشيء فتنكره، فسُرِّي عنه، وقال: جزاكم الله خيراً، احفظوا عني وصيتي، لا تكلموا فيها ولا تسألوا عنها أبداً، انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الاسلام في أمر لا يقومون له ولا يقعدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم»[1].

وجاء في الخبر الثاني من هذه الأخبار، أن أبا مُسْهر قال: «قال سلمة بن عمرو

(١) الانتقاء: ص ١٦٥ - ١٦٦ - وصدق أبو حنيفة فقد أوقعت فتنة القول بخلق القرآن أهل الاسلام في محنة رهيبة، صدَّعتْ وحدتهم، وجعلتهم فرقاً يكفّر بعضهم بعضاً.

القاضي ـ على المنبرـ، لا رحم الله أبا حنيفة، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق».

أقول: ولفظ ابن عساكر في تاريخه «لا رحم الله أبا فلان، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق»، ففي الخبر المسوق هنا تغيير (أبي فلان) إلى (أبي حنيفة). ومن أين علمنا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة؟، مع تضافر الروايات على أن أول من قال بذلك، الجعد بن درهم.

هذا وكتب النِحَل مجمِعَة على أن أول من قال بأن القرآن مخلوق، هو الجعد بن درهم، ثم جهم بن صفوان، ثم بشر بن غياث، كما يظهر ذلك من كتاب «الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم، وكتاب «شرح السنة» للحافظ اللالكائي. فقد جاء فيه: «ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال: القرآن مخلوق، الجعد بن درهم، في سنة نيف وعشرين ومائة».

وأما من جهة السند، **ففي الخبر الأول**: محمد بن العباس الخزاز، وقد تقدم بيان حاله، وفيه إسحاق بن عبد الرحمن، وهو مجهول.

والخبر الثاني: تقدم أن الرواية قد بدل فيها لفظ «أبي فلان»، بلفظ «أبي حنيفة».

والخبر الثالث: فيه أبو القاسم البغوي، قال ابن عدي عنه: «وجدت الناس، أهل العلم، والمشايخ مجمعين على ضعفه».

وفي الخبر الرابع: عمر بن الحسن الأشناني القاضي، متكلم فيه، وقد ضعفه الدارقطني، وكذبه الحاكم. وفيه أيضاً، عبد الملك بن قريب الأصمعي، كذبه أبو زيد الأنصاري.

وفي الخبر الخامس: قطن بن إبراهيم النيسابوري، رماه ابن عدي بسرقة الحديث، وفيه يحيى بن عبد الحميد، متكلم فيه، حتى قيل فيه: إنه كذاب.

وفي الخبر السادس: الحسن بن عبد الأول، قال أبو زرعة: «لا أحدث عنه»، وقال أبو حاتم: «تكلم الناس فيه»، وقال الذهبي: «كذبه ابن معين».

وفي الخبر السابع: عمر بن الحسن الأشناني القاضي، ضعفه الدارقطني، وكذبه الحاكم ـ كما سبق ـ.

وفي الخبر الثامن: انقطاع في السند، كما أن فيه مجهولاً وهو (أبو محمد).

وفي الخبر التاسع: سفيان بن وكيع بن الجراح. ذكر الخطيب في التاريخ، والذهبي في الميزان، أن البخاري قال: «يتكلمون فيه بأشياء لقَّنوه إياها». وقال أبو زرعة: «يُتَّهَم بالكذب»، وقال ابن أبي حاتم: «أشار أبي عليه أن يُغيِّرَ ورَّاقَهُ، فإنه أفْسدَ حديثه فقال: سأفعل، ثم تَمَادَى، فسقط من رتبه الاحتجاج عند النقاد».

ومُفَاد هذا الخبر، أن ابن أبي ليلى، هَدَّد أبا حنيفة بأنه إن لم يرجع عن قوله بخلق القرآن، فسيفعل به ما يفعل، وأن أبا حنيفة رجع عن قوله، ولما سأله ابنه حماد، كيف رجعت، فقال يا بني، خفت أن يقدم علي، فأعطيته التقيّة. أقول: ولو كان أبو حنيفة ممن يعطي التقية، لما ضربه ابن هُبَيْرة، ولا امتحنه والي الكوفة، ولا ضربه المنصور إلى أن مات، وهو محبوس، فَمَنْ ابن أبي ليلى، حتى يعطيه أبو حنيفة التقيّة؟.

فقد ذكر ابن عبد البر في الانتقاء في «باب جامع في فضائل أبي حنيفة وأخباره»، فقال: «نـا عبد الوارث بن سفيان قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نـا أحمد بن زهير بن حرب، قال: نا سليمان بن أبي شيخ، قال نـا الربيع بن عاصم مولى لفزارة قال: أرسلني يزيد بن عمر بن هبيرة، فقدمت بأبي حنيفة عليه، فأراده على بيت المال فأبى، فضربه أسواطاً عشرين.

ونا عبد الوارث قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير بن حرب، قال: نا سليمان بن أبي شيخ، قال: نـا عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي، قال: قال رجل بالشام للحكم بن هشام الثقفي: أخبِرْني عن أبي حنيفة؟ قال: كان من أعظم الناس أمانة، وأراده السلطان على أن يتولى مفاتيح خزائنه، أو يُضْرَب ظهره، فاختار عذابهم على عذاب الله. فقال: ما رأيت أحداً يصف أبا حنيفة بمثل ما وصفته. قال: هو والله كما قلت لك»[1].

بل لقد عقد الخطيب نفسه في أوائل ترجمة أبي حنيفة فصلاً سماه: «ذكر إرادة

---

(١) الانتقاء: ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

ابن هبيرة أبا حنيفة، على ولاية القضاء، وامتناع أبي حنيفة من ذلك». وساق تحت هذا الفصل عدداً من الأخبار تفيد أن ابن هُبَيْرة استدعى أبا حنيفة مرة لِيلي القضاء، ومرة لِيَلي بيت المال، فأبى أبو حنيفة، فضربه أسواطاً. وفي بعض الروايات، أنه ضربه مائة سوط وعشرة أسواط، في كل يوم عشرة أسواط، حتى لقد بكى في بعض الأيام التي أخرج فيها لِيُضْرَب تلك الأسواط، فلما أطلق، قال: «لقد كان غم والدتي أشد علي من الضرب. وهذا بعض ما ساقه الخطيب في ذلك».

قال الخطيب: «أخبرنا الخلال، أخبرنا الحريري، أن النخعي حدثهم قال: حدثنا محمد بن علي بن عفان، حدثنا يحيى بن عبد الحميد عن أبيه قال: كان أبو حنيفة يُخْرَجُ كل يوم ـ أو قال بين الأيام ـ فيضرب لِيَدْخُل في القضاء فأبي، ولقد بكى في بعض الأيام، فلما أطلق قال لي· كان غم والدتي عليّ أشد من الضرب». وقال النخعي: «حدثنا إبراهيم بن مَخْلَد البلخي، ثنا محمد بن سهل، أن أبا منصور المروزي ،قال: حدثني محمد بن النضر، قال: سمعت إسماعيل بن سالم البغدادي، يقول: ضُرِب أبو حنيفة على الدخول في القضاء، فلم يقبل القضاء. قال: وكان أحمد بن حنبل إذا ذكر ذلك بكى، وترحم على أبي حنيفة، وذلك بعد أن ضُرِب أحمد»[1] ومن أراد زيادة من الروايات في ذلك، فليرجع إلى تاريخ الخطيب، وليقرأ الفصل بتمامه. فإذا كان أبو حنيفة يُفْعَل به هذا، ولم يعط التقية، أفيصدّق عاقل أن يُعطي التقية لابن أبي ليلى؟.

وفي الخبر العاشر: عمر بن محمد بن عيسى السذابي الجوهري. قال الذهبي: في حديثه بعض النكرة، انفرد برواية ذلك الحديث الموضوع (القرآن كلامي، ومني خرج).

وفي الخبرين الثالث عشر والرابع عشر. ضرار بن صُرَد قال ابن أبي حاتم: كان يحيى بن معين يكذبه، وقال البخاري والنسائي متروك، وفيهما سليم بن عيسى المقرىء، قال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال: النسائي: ليس بثقة، وقد ذكره الذهبي في الميزان، وذكر له خبراً باطلاً.

---

(١) تاريخ الخطيب: ١٣ / ٣٢٧.

وفي **الخبر السابع عشر**: ابن درستويه، وقد سبق بيان ضعفه، وفيه **محمد** بن فليح المدني، عن أخيه سليمان، قال ابن معين: ليس بثقة، وأخوه سليمان مجهول. قال أبو زرعة: لا أعرفه، ولا أعرف لفليح ولداً غير **محمد** ويحيى.

ثم إن الأخبار من رقم: (**١٦ إلى ٣٣**) كلها، تفيد نسبة استتابة أبي حنيفة. وبعض هذه الأخبار أبهم ما استتيب منه، وبعضها أنه استتيب من الدهر، أو الزندقة، أو الكفر. وكل هذه الروايات واهية الإسناد، وسأذكر البعض منها اختصاراً.

وحقيقة القصة، أن الخوارج لما ظهروا على الكوفة، أخذوا أبا حنيفة - وكانوا يعتقدون كفر من خالفهم - فقالوا له: تب من الكفر، فقال: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فتركوه، فَلَبَّسَ خصوم أبي حنيفة على الناس في الرواية، وقالوا: إن أبا حنيفة استتيب من الكفر.

وقد ذكرت اللجنة الأزهرية في تعليقها على هذه الأخبار، جلاءً لقصة استتابة أبي حنيفة من الكفر مرتين، فقالت:

«وقد ذكر ركن الدين أبو الفضل الكرماني، عن الإمام أبي بكر عتيق بن داود اليماني، أن الخوارج لما ظهروا على الكوفة، أخذوا أبا حنيفة، فقيل لهم هذا شيخهم - والخوارج يعتقدون كفر من خالفهم- فقالوا: تب يا شيخ من الكفر، فقال: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فخلّوا عنه، فلما وَلَّى عنهم قيل لهم: إنه تاب من الكفر، وإنما يعني ما أنتم عليه، فردوه فقال رأسهم: يا شيخ، إنما تبت من الكفر، وتعني به ما نحن عليه، فقال أبو حنيفة: أبظن تقول هذا أم بِعِلْم؟. فقال: بل بظن. فقال أبو حنيفة: إن الله يقول: ﴿إن بعض الظن إثم﴾. وهذه خطيئة منك، وكل خطيئة عندك كفر. فتب أنت أولاً من الكفر. فقال: صدقتَ، أنا تائب من الكفر. فتب أنت أيضاً من الكفر، فقال أبو حنيفة رحمه الله: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فخلَّوا عنه. فلهذا قال خصماؤه: اسْتُتِيب أبو حنيفة من الكفر مرتين، فَلَبَّسوا على الناس، وإنما يعنون استتابة الخوارج إياه. أ هـ.،وقد حكى هذه القصة أيضاً

الخوارزمي، في جامع المسانيد» [1].

ومما يدل على أن خصوم أبي حنيفة، قد لَبَّسوا على الناس قصة استتابته، ما ذكره ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء»، حيث قال: «حدثنا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا أبو محمد عبد الرحمن بن أسد الفقيه، قال: نا هلال ابن العلاء الرقي، قال: نا أبي، قال: نا عبيد الله بن عمرو الرقي، قال: ضُرِب أبو حنيفة على القضاء فلم يفعل، ففرح بذلك أعداؤه وقالوا: استتابه.

قال أبو يعقوب: ونا أبو قتيبة سلم بن الفضل، قال: نا محمد بن يونس الكريمي، قال: سمعت عبد الله بن داود الخريبي يوماً، وقيل له: يا أبا عبد الرحمن، إن معاذاً يروي عن سفيان الثوري أنه قال: استتيب أبو حنيفة مرتين، فقال عبد الله ابن داود: هذا والله كذب، قد كان بالكوفة علي والحسن ابنا صالح بن حي، وهما من الورع بالمكان الذي لم يكن مثله، وأبو حنيفة يفتي بحضرتهما، ولو كان من هذا شيء ما رضيا به، وقد كنتُ بالكوفة دهراً فما سمعت بهذا» [2].

وأذكر ما في بعض الأسانيد من الكلام على رجالها، وأترك البعض اختصاراً، مع التنبيه إلى أن جميع أسانيد تلك الروايات فيها كلام كثير، فمن أحب مزيداً من الكلام، فليرجع إلى كتاب التأنيب وإلى رد الملك المعظم، وإلى تعليقات اللجنة الأزهرية، التي تولت بيان ضعف كثير من رجال تلك الأسانيد.

أقول: إن في الخبر: (١٨)، علي ابن إسحاق بن زاطيا، ذكره الخطيب نفسه، وقال: لم يكن بالمحمود وكان يقال: إنه كذاب. كما فيه الحجاج بن الأعور، قال عنه الخطيب: خلط. وفيه ضعفاء آخرون.

وفي الأخبار من: (١٩ إلى ٢٢)، رجال ضعفاء مر الكلام عليهم في أخبار سابقة.

وفي الخبر (٢٣): نعيم بن حماد الخزاعي. ذكره الخطيب في التاريخ رقم:

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٨٩ - (التعليق).

(٢) الانتقاء: ص ١٥٠.

(٧٢٨٥)[١]، وقال فيه أقوالا كثيرة منها، أن الدارقطني قال عنه: «إمام في السنة كثير الوهم». وقال الخطيب عنه: وكان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها»[٢]. ومنها، أن النسائي قال: «أبو عبد الله نعيم بن حماد، ـ مروي سكن مصر ـ، ليس بثقة» [٣] إلى آخر ما ذكر عنه.

وفي الخبر: (٣٢): محمد بن عبد الله بن أبان الهيتمي قال الخطيب نفسه: «كان مُغَفَّلاً، مع خلوه من علم الحديث».

وفي الخبر (٣٣): وهو الأخير في هذا الفصل، عبد الله بن سليمان بن الأشعث. قال ابن صاعد: «إن أباه كفانا أمره، فقال: إن ابني هذا كذاب، فلا تأخذوا عنه» وقال إبراهيم الأصبهاني: «ابن أبي داود كذاب» ومن أراد مزيداً من معرفته فليرجع إلى الميزان للذهبي، وإلى تاريخ الخطيب نفسه.

وأما النقطة الرابعة: وهي ـ ما نُسِبَ إليه من رأيِهِ في الخروج على السلطان ـ. فقد ساق فيها الخطيب تسعة أخبار، كلها واهية الإسناد، ومُفَادُها أن أبا حنيفة يرى الخروجَ على السلطان، ويرى السيفَ في أمة محمد. وفي ضمن بعضها أنه جهمي مُرْجِىء.

وأكثر متون هذه الأخبار، منسوبة إلى الأوزاعي، وابن المبارك، وسفيان الثوري، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفَزاري.

ومدار ترويج هذه القصص وتلبيسها وتلفيقها على أبي إسحاق الفزاري، الذي تقدم في النقطة الثانية، فروى هناك خبرين مفادهما، أن إيمان جبريل وأبي بكر الصديق، وإيمان إبليس واحد. وقد تقدم معنا أن أبا اسحاق الفزاري هذا، منكر الحديث، فلا يُلتفتُ إلى أخباره ولا يُعْتَمَدُ عليها.

والفزاري هذا، كان يُطْلِقُ لسانه في أبي حنيفة كثيراً، ويعاديه في جميع المجالس، ويتقرب إلى الخلفاء بدمه، ونسبته إلى القول بالخروج على الخلفاء العباسيين. وسبب ذلك ـ على ما قيل ـ أن أبا حنيفة كان أفتى أخاه الفزاري،

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٠٦ ـ ٣١٤

(٢) المصدر السابق: ص ١٣ / ٣١٢.

(٣) المصدر السابق: ص ١٣ / ٣١٢

بمؤازرة إبراهيم بن عبد الله الطالبي، الذي خرج بالبصرة على أبي جعفر المنصور، فقُتِل أخوه في الحرب مع إبراهيم، فطار صوابه حزناً على مقتل أخيه، واعتبر أبا حنيفة هو السبب في قتله، فأطلق لسانه بجهل عظيم على شيخه أبي حنيفة، كما هو مذكور في مقدمة «الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم[1]. واذا تأملنا في متون بعض هذه الأخبار، وجدنا أنه يؤكد ما قلت. لقد قال لأبي حنيفة عندما سأله عن فتيا أخيه بالخروج، وأجابه أبو حنيفة بنعم، قال له: «لا جزاك الله خيراً». وهذا نص بعض تلك الأخبار، أسوقه لينجلي للقارىء الأمر:

قال الخطيب: «وقال الأبّار: حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثني يزيد بن يوسف، قال: قال لي أبو إسحاق الفزاري، جاءني نَعْيُ أخي من العراق ـ وخرج مع إبراهيم بن عبد الله الطالبي ـ فقدمت الكوفة، فأخبروني أنه قتل، وأنه قد استشار سفيان الثوري وأبا حنيفة، فأتيت سفيان أُنبئه مصيبتي بأخي، وأخبرت أنه استفتاك. قال نعم، قد جاءني فاستفتاني، فقلت: ماذا أفتيته؟. قال: قلت: لا آمرك بالخروج، ولا أنهاك، قال: فأتيت أبا حنيفة فقلت له: بلغني أن أخي أتاك فاستفتاك؟ قال: قد أتاني واستفتاني، قال: قلت فبمَ أفتيته؟. قال: أفتيته بالخروج. قال: فأقبلت عليه فقلت: لا جزاك الله خيراً. قال هذا رأيي، قال فحدثته عن النبي ﷺ في الرد لهذا، فقال: هذه خرافة ـ يعني حديث النبي ﷺ ـ»[2].

فمن هذه القصة، ندرك سبب كلامه وبغضه لأبي حنيفة. ومعروف أن قول الشخص في الذي بينه وبينه بغضاء لا يقبل، فقوله: فحدثته بحديث الخ... غير مقبول منه، ثم لمَ لمْ يذكر الحديث النبوي الذي حدثه به، وتركه هكذا مُبْهَمًا؟. ثم إن أبا حنيفة، لو كان يعني حديث رسول الله ﷺ بقوله: «هذه خرافة»، لقال هذا خرافة بالتذكير، إشارة للحديث، ولكن الظاهر أن الفزاري جاءه بقصة أو حكاية، لرد فتواه، فقال هذه خرافة، أي قصتك أو حكايتك.

ثم إن الفزاري هذا، هو الذي كان يتنقل في الأقطار، ويُفْهِم الناس والعلماءَ

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

(٢) التاريخ: ١٣ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

والأئمة، بأن أبا حنيفة كان يرى الخروج على الخلفاء، وأنه يرى القلاقل بين المسلمين، وأنْ يضرب بعضُهم رقاب بعض. فها هو يذهب إلى الشام، ويقص على الأوزاعي قصة أخيه، وفتوى أبي حنيفة له، ليدخل في نفسه أن أبا حنيفة يرى السيف في أمة محمد، فقد قال الخطيب:

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، قال: حدثني صفوان بن صالح الدمشقي، حدثني عمر بن عبد الواحد السلمي، قال: سمعت إبراهيم بن محمد الفزاري يحدث الأوزاعي، قال: قتل أخي مع إبراهيم الفاطمي بالبصرة. فركبت لأنظر في تركته، فلقيت أبا حنيفة، فقال لي: من أين أقبلت وأين أردت؟. فأخبرته أني أقبلت من المصيصة، وأردت أخاً لي قُتل مع إبراهيم. فقال: لو أنك قُتِلْتَ مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئت منه، قلت: فما يمنعك أنت من ذاك؟. قال: لولا ودائع كانت عندي، وأشياء للناس ما استأنيتُ في ذلك»(١).

وقد اقتنع الأوزاعي بعد ذلك، بأن أبا حنيفة كان يرى السيف في أمة محمد، وكان يحذر منه كثيراً، ويوصي كل من يقدم عليه من العراق، أو من خراسان، بأن يبتعد عن أبي حنيفة، لأنه كان يرى السيف في أمة محمد - كما فهم عنه بدون أن يراه، أو يستطلع رأيه عن قرب -.

وقد ساق الخطيب هنا بسنده إلى ابن المبارك، أنه قال: «كنت عند الأوزاعي، فذكرت أبا حنيفة، فلما كان عند الوداع، قلت أوصني، قال: «قد أردت ذلك، ولو لم تسألني، سمعتك تُطْرِي رجلاً يرى السيف في الأمة. قال فقلت: ألا أخبرتني»(٢).

ولكن الأوزاعي، ما كان ليبقى على هذا الاعتقاد في أبي حنيفة، لأنه لا غرض له فيما كان يعتقد، وإنما هكذا كان يظن، فلما رأى الحقيقة خلاف ذلك، عرف أن الظن لا يغني من الحق شيئاً، فغيَّر رأيه فيه، وعاد فأوصى ابن المبارك، بأن يلتزم أبا حنيفة ويستكثر منه.

---

(١) التاريخ: ١٣ / ٣٩٨.

(٢) التاريخ: ١٣ / ٣٩٧.

فقد قال عبد الله بن المبارك: «قدمْت الشام على الأوزاعي فرأيته ببيروت، فقال لي: يا خراساني. من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة، يكنى أبا حنيفة؟. فرجعت إلى بيتي، فأقبلت على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالثة، وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم، والكتاب في يدي فقال: أي شيء في الكتاب؟ فناولته، فنظر في مسألة منها.. فما زال قائماً بعدما أَذَّنَ، حتى قرأ قدراً من الكتاب، ثم وضع الكتاب في كمه، ثم قام وصلى، ثم أخرج الكتاب، حتى أتى عليها. ثم قال لي: يا خراساني، من النعمان بن ثابت هذا؟. قلت: شيخ لقيته بالعراق. فقال: هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه. قلت: هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه»[1].

فلما اجتمعا بمكة، جاراه في تلك المسائل، فكشفها له أبو حنيفة بأكثر مما كتبها عنه ابن المبارك، ولما افترقا، قال الأوزاعي لابن المبارك: «غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله. واستغفر الله تعالى. لقد كنت في غلط ظاهر. إلْزَم الرجل، فإنه بخلاف ما بلغني عنه».

أقول: رحم الله الأوزاعي، فلقد كان مُنْصِفاً رجّاعاً إلى الحق، وهذا والله شأن العلماء المخلصين.

هذا، وإن العنوان الذي عنون به الخطيب لهذه الأخبار وهو: «ذِكْرُ ما حُكي عن أبي حنيفة من رأيه في الخروج على السلطان»، فيه تهويل ومبالغة، وتعميم وإبهام فليس في الأخبار التي ساقها تحت هذا العنوان، ما يفيد أن أبا حنيفة كان يدعو للثورة على الخلفاء، أو أنه أعلن هذا، وجُلُّ ما في هذه الأخبار، أن أبا اسحاق الفزاري، ادعي أن أبا حنفية أفتى أخاه في الخروج لمؤازرة إبراهيم بن عبد الله الطالبي، عندما استفتاه في ذلك.

وباقي الأخبار تفيد أن الأوزاعي كان يقول عن أبي حنيفة: «إنه كان يرى السيف في أمة محمد»، بعد أن جاءه الفزاري وأقنعه بأن أبا حنيفة كذلك، ـ كما مَرَّ ـ

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٣٨.

ولكن الأوزاعي تراجع عن ذلك لما رأى مسائل أبي حنيفة عند ابن المبارك، ثم لما اجتمع بأبي حنيفة في مكة المكرمة، وقد مر ذلك بنا مفصَّلاً.

والأخبار - كما ذكرت -، كلها واهية الإسناد. ففي الخبر الأول، ابن درستويه، واحمد بن عبيد بن ناصح، وغيرهما، وفي الثاني، أبو شيخ الأصبهاني، وهو عبد الله ابن محمد بن جعفر، وبقية الأخبار مدار أكثرها على الفزاري، وهو فوق كونه منكرَ الحديث، متهمٌ في رواية هذه الأخبار التي تتعلق بمقتل أخيه، وسخطه على أبي حنيفة بسبب فتياه إياه بالخروج.

وإن الناقد المنصف، لو سمع نص الخبر الثامن في هذا الفصل، لـرأى عجباً. إذ يدَّعِي فيه صاحبنا الفزاري، أنه سمع سفيان، الثوري والأوزاعي يقولان عن أبي حنيفة، إنه ما ولد في الإسلام مولود أشأم على هذه الأمة منه، ويزيد المرء عجباً حينما يرى الفزاري يكمل الخبر من عنده، فيقول: وكان أبو حنيفة مرجئاً ويرى السيف، ثم يذكر قصة أخيه...

وأنا أسوق الخبر بتمامه، حتى يكون القارىء على بيّنة من ملابساته وتفصيلاته.

قال الخطيب: «أخبرني علي بن أحمد الرزاز، أخبرنا علي بن محمد بن سعيد الموصلي، **قال**: حدثنا الحسن بن الوضاح المؤدب، حدثنا مسلم بن أبي مسلم الحرقي، **حدثنا أبو إسحاق الفزاري** قال: سمعت سفيان الثوري والأوزاعي يقولان: ما وُلِدَ في الإسلام مولود أشأم على هذه الأمة من أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة مرجئاً يرى السيف. قال لي يوما: يا أبا اسحاق أين تسكن؟. قلت: المِصِّيصَة، قال: لو ذهبت حيث ذهب أخوك كان خيراً. قال، وكان أخو أبي إسحاق خرج مع المبيضة على المسودة، فقُتِلَ»[1].

فقد وصل الأمر بالفزاري أن يستعين بالأئمة، ليطعن في أبي حنيفة، فينسب إليهم القول، ثم يكمله من عنده، وهل يعقل أن يصدر مثل هذا القول من إمامين

---

(١) تاريخ الخطيب: ٣٩٩/١٣. المبيضة والمسودة على صيغة اسم الفاعل، الذين يلبسون البياض والسواد. وقد كان لبس البياض رمزاً للخارجين على العباسيين من أهل البيت، كما أن السواد كان شعار العباسيين. ثم صار لبس البياض رمزاً للخارجين على العباسيين مطلقاً.

جليلين، وقد ورد: «لا شؤم في الإسلام». كما ورد: «لا شؤم إلا في ثلاث». وأبو حنيفة ليس من تلك الثلاث . وعلى فرض أن الشؤم يوجد في غير تلك الثلاث الواردة في الحديث ، وأن أبا حنيفة مشؤوم ، فمن أين للأوزاعي والثوري معرفة أنه في أعلى درجات الشؤم ؟ . ومعرفة أشأم المشؤومين في هذه الأمة لا تكون إلا بوحي ، وقد انقطع زمن الوحى ! . . .

وكلمة أخيرة في هذا الفصل ، وهي أن الذي يرجع إلى كتب الفقه الحنفي في هذا الباب ، وإلى ما ذكره الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي المتوفي سنة **٣٢١** هـ ، يرى خلاف ما نقله الخطيب عن أبي حنيفة ، في هذه الأخبار التالفة .

فهذا أبو جعفر الطحاوي يقول في عقيدته، التي ذكر فيها عن أبي حنيفة وأصحابه ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين ما نصه: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا. ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة».

ثم لو علم أبو جعفر المنصور ،بأن أبا حنيفةيدعو الناس ويفتيهم بالخروج عليه، لما تلكأ لحظة في القبض عليه وقتله، ولما أمهله، ولقد قتل ابن هبيرة وولَدَه، قبل أن يجف مداد العهد الذي كتب بينهما، كما غدر بأبي مسلم الخراساني وقتله، لمجرد التخوف أن تسول له نفسه بشيء، من الثورة في المستقبل، حتى أنه لم يتورع عن قتل عمه عبد الله بن علي، الذي ثار عليه، ثم هزم واحتمى بأخيه سليمان بن علي بالبصرة، وأعطاه المنصور الأمان حتى سلمه أخوه إياه، فحبسه وقتله بطريقة مُريبة.

حتى أنه لما عرض الأمان على محمد بن عبد الله، جمع هذا مخازي أماناته، وكتب اليه: «أما أمانك الذي عرضت، فأي الأمانات هو؟ أأمان ابن هُبيرة؟، أم أمان عمك عبد الله بن علي؟، أم أمان أبي مسلم؟ والسلام».

فقد ظهر كذب ما جاء في تلك الأخبار في هذا الفصل، من ضعف أسانيدها ومخالفتها للمعقول والمنقول في كتب مذهب أبي حنيفة، وحوادث التاريخ المشهورة.

وأما النقطة الخامسة: وهي ـ ما حُكي عن أبي حنيفة من مُسْتَشْنَعَات الألفاظ والأفعال ـ فقد أورد فيها الخطيب ثلاثة وثلاثين خبراً، بأسانيد ضعيفة واهية.

أما الخبران الأول والثاني: فيتعلقان بموضوع أن أبا حنيفة يقول: إن الجنة والنار تفنيان، وفي سند الخبر الأول، الخزاز، وفي الثاني، ابن الرماح، وخبرهما غير مقبول.

وأما الخبر الثالث: ففيه أمر لا يخطر بالبال أن يقوله مسلم، وهو أن أبا حنيفة قال: «لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدركته، لأخذ بكثير من قولي».

وهذا نص الخبر الذي ساقه الخطيب: «أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا محبوب ابن موسى، قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدركته، لأخذ بكثير من قولي».

وفي الخبر: إبراهيم بن سعيد الجوهري، الذي كان يتلقى وهو نائم. وفيه محبوب بن موسى هو أبو صالح الفراء، وقد قال عنه أبو داود، لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب. وفيه يوسف بن أسباط، قال عنه أبو حاتم: لا يحتج به، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي.

فيا سبحان الله!. هل يصدق مسلم أن يأتي إمام من أئمة المسلمين، ليقول: إن الرسول لو أدركني لأخذ بكثير من أقوالي؟.. وهل يأخذ الرسول الأحكام عن غير الوحي، أم يدعي أبو حنيفة أن أقواله احسن من الوحي؟.. سبحانك ربنا، هذا بهتان عظيم.

وباقي روايات هذا الفصل، يتعلق بأن أبا حنيفة كان يرد الأحاديث، وبألفاظ شنيعة بشعة، منها أنه حين يقال له: إن هذه المسألة يُرْوَى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، كان يقول: «دعنا من هذا». وأحياناً يقول: «حك هذا بذنب خنزير». أو هذا خرافة»، أو: «هذا هذيان». أو «هذا سجع» إلى آخر ما هنالك من الألفاظ الشنيعة، التي كان يرد بها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ـ على ذمة تلك الأخبار.

وفي بعض الأحيان، ربما كان يضرب الأمثلة المستهجنة، إذا ذُكر أمامه حديث

يخالف رأيه، كقوله في معرض رده لحديث: «إذا كان الماء قلتين لم ينجس»: «من أصحابي من يبول قلتين». وكقوله لما سأله ابن المبارك عن رفع اليدين في الركوع: «يريد أن يطير فيرفع يديه؟» فقال له ابن المبارك: «إن كان طار في الأولى، فإنه يطير في الثانية، وغير ذلك مما يُسْتَهْجَن ويُسْتَقْبَح- إن صح عنه- رحمه الله.

ومَدَار أكثر هذه الروايات على أبي إسحاق الفزاري، الذي تقدم في البحث السابق، وهو صاحب الافتراءات في قصة اتهام أبي حنيفة بالخروج على السلطان.

وفي كل رواية من باقي الروايات، رجل أو أكثر ضعيف أو واهٍ، أو متهم بالكذب، ويضيق مثل بحثنا هذا عن سرد جميع ما قيل في رواة أسانيد تلك الروايات، لكثرتها. فمن أحب زيادة البيان، فليرجع إلى تعليقات اللجنة الأزهرية على تلك الأخبار، في تاريخ بغداد، وإلى كتب الجرح والتعديل وكتب الضعفاء، ليرى الشيء الكثير.

ولا يعقل أن يَتَفَوَّه أبو حنيفة بمثل تلك الألفاظ في جانب أحاديث رسول الله ﷺ. ومعروف أن ردَّ حديث رسول الله ﷺ، يكون ببيان علته، أو ضعف رجاله أو نسخه، أما أن يرد: لا لعدم صحته، وبمثل تلك الألفاظ، فهذا كفر واضح، واستهزاء بالرسالة والرسول، وما جاء به عن الله تعالى. فهل يتصور أن يقول هذا إمام من أئمة المسلمين؟.

هذا، وقد نقل الأئمة الثقات عن أبي حنيفة، أنه كان يأخذ بحديث رسول الله، فإن لم يجد، فيأخذ بقول الصحابة أو بعضهم، ولا يخرج عن قولهم جميعاً.

فهذا ابن عبد البر ينقل في الانتقاء عن أبي حنيفة ما يلي:

قال ابن عبد البر: «قال أبو يعقوب: ونا محمد بن موسى المروزي، قال: نا محمد بن عيسى البياض، قال: نا محمود بن خداش، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعت أبا حمزة السكري يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به ولم نَعْدُهُ، وإذا جاء عن الصحابة تخيرنا، وإن جاء عن التابعين زاحمناهم، ولم نخرج عن أقوالهم» (١).

وقد ساق بمعنى الرواية عدداً من الأخبار المتقاربة الألفاظ، المختلفة

(١) الانتقاء ص ١٤٤.

الأسانيد(٢). نعم، لقد كان أبو حنيفة متشدداً في قبول الأخبار، حذراً من قبول الأخبار من أي راوٍ، وهو معذور في هذا، وقد كثر الوضاعون في العراق، من أهل البدع والفرق السياسية والمجاهيل والمغفلين، فكان لا يقبل الخبر عن رسول الله ﷺ، حتى يتثبت من صحة سنده ومعرفة أحوال رجاله، ومن هـذا التشدد في قبول الأخبار، طعن فيه كثير من أهل الحديث، وشنعوا عليه. وفي هذا المعنى يقول ابن عبد البر في الانتقاء:

«كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة، لرده كثيراً من أخبار الآحاد العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتُمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً، وكان مع ذلك أيضاً يقول: الطاعات من الصلاة وغيرها لا تسمى إيماناً، وكل من قال من أهل السنة: الإيمان قول وعمل، ينكرون قوله ويبدِّعونه بذلك، وكان مع ذلك محسوداً لفهمه وفطنته(٣)».

والأمر العجيب، ان ترى الإنكار الكثير على أبي حنيفة، لأنه رد بعض الأحاديث ـ لسبب من الأسباب التي تتعارض مع الأصول التي أصَّلَها وبنى عليها اجتهاده ـ مع أن جميع أئمة المذاهب المتبوعة، وغيرهم من المجتهدين، ردوا بعض الأحاديث التي صحت عند غيرهم، بل ربما صحت عندهم. فقد قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»:

«أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك، والسبب الموجب لذلك عندهم، إدخاله الرأي والقياس على الآثار، واعتبارهما. وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر بطل القياس والنظر». ثم يقول مدافعاً عنه وعن وجهة نظره.

«وكان رَدُّهُ لِما رَدَّ من أخبار الآحاد، بتأويل مُحْتَمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيرُهُ، وتابعه عليه مثله، ممَّن قال بالرأي. وجُلُّ ما يوجد له من ذلك، ما كان منه

---

(١) انظر الانتقاء: ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) الانتقاء: ص ١٤٩.

اتباعاً لأهل بلده، كإبراهيم النخعي، وأصحاب ابن مسعود. إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل، هو وأصحابه، والجواب فيها برأيهم واستحسانهم. فأتى منه من ذلك خلاف كبير للسلف، وشنع هي عند مخالفيهم بدع. **وما أعلم أحداً من أهل العلم إلا وله تأويل في آية، أو مذهب في سُنة، رَدَّ من أجل ذلك المذهب سُنة أخرى، بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ.** إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيراً، وهو يوجد لغيره قليل[1]».

أقول: إي والله، صدق ابن عبد البر. **فقد أفرط اصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك، فهذا الليث بن سعد يحصي على الإمام مالك سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة النبي ﷺ، حتى أنه كتب إليه في ذلك**؛ روى ذلك ابن عبد البر المالكي في كتابه «جامع بيان العلم» فقال:

«وقد ذكر يحيى بن سلام قال: سمعت عبدالله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب، يحدث عن الليث بن سعد أنه قال: أحصيتُ على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة النبي ﷺ، مما قال مالك فيها برأيه. قال: ولقد كتبت اليه في ذلك[2]».

ثم قال ابن عبد البر، معقباً على رواية الليث هذه وعلى ما ذُكر عن أبي حنيفة من ردهما لبعض الأحاديث، أو مخالفتهما لبعض أحاديث وردت في السنة:

«وليس لأحد من علماء الأمة، يثبت حديثاً عن النبي ﷺ، ثم يرده، دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله، أو إجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد اليه، أو طعن في سنده». ثم قال:

«ولو فعل ذلك أحد، سقطت عدالته، فضلاً عن أن يُتَّخَذَ إماماً، ولزمه إثم الفسق[3]». **ثم قال ابن عبد البر: «ونقموا أيضاً على أبي حنيفة، الإرجاء، ومن أهل العلم من يُنْسَبُ إلى الإرجاء كثير، لم يُعْنَ أحد بنقل قبيح ما قيل فيه، كما عُنُوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته. وكان أيضاً مع هذا يُحْسَد وينسب إليه ما ليس فيه،**

(١) جامع بيان العلم: ٢ / ٣٨١

(٢) المصدر السابق: ٢ / ١٨٢.

(٣) جامع بيان العلم ٢ / ١٨٢.

ويُخْتَلَق عليه ما لا يليق، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه. ولعلنا ، إن وجدنا نشطة أن نجمع من فضائله وفضائل مالك أيضاً، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، كتاباً أملنا جمعه قديماً في أخبار أئمة الأمصار إن شاء الله[1]».

ونقل ابن عبد البر بسنده إلى أبي حنيفة ،فقال: «قيل لأبي حنيفة: المُحْرِمُ لا يجد الإزار، يلبس السراويل. قال لا، ولكن يلبس الإزار. قيل له: ليس له إزار،قال: يبيع السراويل ويشتري بهاإزاراً، قيل له: فإن النبي ﷺ خطب وقال: (المحرم يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار). فقال أبو حنيفة: لم يصح في هذا عندي عن رسول الله ﷺ، فافتي به، وينتهي كل امرىء إلى ما سمع، وقد صح عندنا أن رسول الله ﷺ قال: (لا يلبس المحرم السراويل)، فننتهي إلى ما سمعنا قيل له: أتخالف النبي ﷺ؟ فقال: لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرَمَنَا اللَّهُ، وبه استَنقِذْنا[2]».

وأما النقطة السادسة: وهي: ـ ما قاله العلماء في ذم رأي أبي حنيفة، والتحذير منه، وما يتعلق بذلك من أخباره ـ. فقد أطال الخطيب في هذه النقطة، فساق فيها مائة وسبعة وأربعين خبراً، لا يحتج بها لضعف أسانيد أكثرها، ولمخالفة بعضها صريح القرآن، وما هو مجمع عليه في الدين. واستهلها بأخبار مسندة لعروة ابن الزبير، تفيد أن الأمر في بني اسرائيل كان مستقيمًا، حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم، فقالوا بالرأي، فهلكوا وأهلكوا. ومراده بسوق هذه الأخبار التعريض بأبي حنيفة، وأنه من سبايا الأمم، ولا أريد الآن البحث في نسب أبي حنيفة، وما يتعلق به، وإنما أذكر القول الفصل في ذلك، وهو قول ربنا سبحانه في كتابه العزيز، الذي أنزله حكمًا بيننا فقال: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾.

---

(١) جامع بيان العلم: ١٨٢/٢. وقد وفّى ابن عبد البر بالنسبة للأئمة الثلاثة، مالك، والشافعي وأبي حنيفة، فألف في مناقبهم كتابه: (الانتقاء).

(٢) الانتقاء: ص ١٤٠ ـ ١٤١.

ثم هذا الحسن البصري، وابن سيرين ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن جبير، ـ وكلهم من الموالي ـ، ومن يُنْكِر فضلهم على المسلمين، في العلم والفتوى والإرشاد والتدريس؟ .

ثم أعقبها بأخبار تفيد أن رأي أبي حنيفة دخل كل البلاد، إلا المدينة، وذلك لأن المدينة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، وأن أبا حنيفة دجال من الدجاجلة. وهذا نص الخبر:

قال الخطيب: «أخبرنا ابن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم بن شعيب الغازي، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا **صاحب لنا** عن حمدويه ، قال قلت لمحمد بن مسلمة: ما لِرَأْيِ النعمان دخل البلدان كلها، إلا المدينة: قال: «ان رسول الله ﷺ قال: (لا يدخلها الدجال ولا الطاعون)، وهو دجال من الدجاجلة» .

وفي سند هذا الخبر: مجهول يسقط الاحتجاج به، وهو (صاحب لنا) ، وإن كان نص الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجه آخر.

على أن أبا حنيفة ، دخل المدينة المنورة، وجالس الأمام مالكاً وناقشه، فإن كان أبو حنيفة دجالاً ، أفيدخل الدجال المدينة، ولا يدخل رأيه إليها؟ . واعجباً للتناقض المكشوف! . . .

ثم ساق أخباراً فيها أقوال لبعض الأئمة، في ذم أبي حنيفة ورأيه ، منها: أن مالك بن أنس قال: «كانت فتنة أبي حنيفة، أكبر على هذه الأمة من فتنة إبليس في الوجهين جميعاً: في الإرجاء، وما وضع من نقض السنن».

وفي هذا الخبر: حبيب بن رزق. قال أبو داود عنه: «من أكذب الناس». وقال ابن عدي: «أحاديثه كلها موضوعة[1]».

ومنها قول لعبد الرحمن بن مهدي: «ما أعلم فتنة بعد فتنة الدجال أعظم من رأي أبي حنيفة».

---

(١) ميزان الاعتدال.

ومنها قول لشريك: «لأن يكون في كل حي من الأحياء خمَّار، خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب ابي حنيفة».

ومنها قول لسفيان الثوري: «حين جاءه نَعْيُ أبي حنيفة ـ: الحمدالله الذي أراح المسلمين منه. لقد كان ينقض عُرَى الإسلام عروة عروة. ما ولد في الإسلام مولود أشأم على أهل الإسلام منه.

وفي هذا الخبر: جرير بن عبد الحميد. قال الخطيب عنه: «كان يروي الموضوعات ويفسد أحاديث الناس[1]». ومنها أقوال كثيرة منسوبة لبعض العلماء، فيها الطعن الشديد على أبي حنيفة وآرائه، لكنها بأسانيد واهية لا تثبت أمام النقد العلمي[2].

ثم لو فُرِضَ صحة هذه الأخبار أو بعضها إلى قائليها. فغايتها أنها أقوال لأقرانه ومعاصريه، الذين حسدوه لذكائه وفطنته، ولما أعطاه الله من حسن الاستنباط والفقه في المسائل، التي جعلت الناس يلتفون حوله، ويستفتونه، ويأخذون برأيه، حتى ذاعت سمعته، وطارت في الآفاق شهرته، فدب في قلوب البعض، داء الأمم السابقة: الحسد والبغضاء، فحسدوه وأبغضوه، وربما قالوا فيه وقت الغضب كلمات تلقفها المغرضون والجهلة، فزادوا فيها ونقصوا، وصحَّفوا فيها وحرَّفوا، ونقلوها إلى المؤرخين والإخباريين، فدونوها وسجلوها على أنها أخبار وصلت إليهم، لا على أنها حقائق لا يتطرق إليها الشك.

وقد تقرر في علم المصطلح، أن قول الأقران في بعضهم لا يقبل، ولو كان كل منهم إماماً ثقة ثبتاً، يقبل قوله وحديثه، كما أن قول المخالف في المذهب أو الاعتقاد، لا يقبل فيمن خالفه، وكذلك قول من يكون بينهم بغضاء أو عداوة، لسبب من الأسباب.

وبناءً على هذا، فلم يقبل الأئمة قول: مالك في محمد بن إسحاق، إنه دجال الدجاجلة ولا قول ابن معين في الشافعي: إنه ليس بثقة، ولا قول عكرمة في سعيد

---

(١) تاريخ الخطيب: رقم الترجمة / ٣٧٤٤.

(٢) راجع تعليق اللجنة الأزهرية على هذه الأخبار.

ابن المسيب، ولا كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا كلام أهل المدينة في أهل العراق جملة.

وقد عقد ابن عبد البر في جامع بيان العلم، باباً جيداً جداً في هذا الموضوع، سماه «باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض»، استهله بحديث رسول الله ﷺ: (دَبَّ إليكم داء الأمم قبلكم، الحسد والبغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين[1]. . . .».

ثم نقل كلام ابن عباس. «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده، لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها».

ثم عقب على ذلك بكلام جامع طيب له فقال: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تَدْري ما عليها في ذلك، **والصحيح في هذا الباب، أَنَّ مَنْ صحتْ عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببيّنة عادلة، تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة، لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر**. وأما من لم تثبت إمامته، ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به، على حسب ما يؤدي النظر إليه والدليل».

ثم يقول: «على أنه لا يُقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين، إماماً في الدين، قولُ أحد من الطاعنين[2]». ثم ذكر أقوال السلف بعضهم في بعض، وذكر أنها لا تقبل، لأنها قيلت في وقت الغضب غالباً، أو لسبب كان بينهم لا نعرف خفاياه.

ثم ختم الباب بقول أسنده إلى أبي داود السجستاني، صاحب السنن، وهو: «رحم الله مالكاً، كان إماماً، رحم الله الشافعي، كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة، كان إماماً».

---

(١) انظر هذا الباب وتفصيلاته، في جامع بيان العلم: ٢ / من ص ١٨٤ - ٢٠٠.

(٢) جامع بيان العلم: ٢ / ١٨٦.

فأبو حنيفة، الذي ثبتت في الدين إمامته، واشتهرت بين المسلمين عدالته وأمانته، وانتشر في أقطار المسلمين علمه ونزاهته، واتبع فقهَه أكثُر المسلمين على مدى القرون إلى هذا اليوم، لا يُقبل فيه قول أحد من الطاعنين، ولا يلتفت فيه إلى حسد الحاسدين.

٣ـ أشهر من رد على الخطيب من العلماء:

لقد رد على الخطيب عدد من العلماء في القديم والحديث، منهم:

أـ الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي: في كتابه: «السهم المصيب في الرد على أبي بكر الخطيب». وهو أول من رد على الخطيب[١].

ب ـ سبط ابن الجوزي: في كتابين له، الأول سماه: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار»، والثاني واسمه: «مرآة الزمان». وهو عبارة عن تاريخ، لكن فيه رد على الخطيب في ترجمة أبي حنيفة.

جـ ـ أبو المؤيد الخوارزمي: في مقدمة كتابه: «جامع مسانيد أبي حنيفة».

دـ الشيخ زاهد الكوثري: في كتابه المسمى: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب».

هـ ـ لجنة من علماء الأزهر الشريف: في تعليقات لها على قسم المثالب، في ترجمة أبي حنيفة من تاريخ بغداد ـ الجزء الثالث عشر ـ الطبعة الثانية لهذا الجزء.

ولقد بين هؤلاء العلماء ضعف الروايات التي ساقها الخطيب، في ترجمة أبي حنيفة، والتي تشتمل على نسبة المطاعن إليه. ونقلوا ما قاله أئمة الجرح والتعديل، في رواة تلك الأخبار كما نقدوها من جهة المعقول.

وكان عملهم في ذلك جيداً، إلا أن بعضهم بالغ في الرد في بعض الأماكن، بكلام حماسي خطابي، سببه الغَيْرة على الإمام أبي حنيفة وسمعته، ما كان ينبغي في مقام الردود العلمية، التي تقتضي مقارعة الحجة بالحجة، بهدوء الأسلوب العلمي الدقيق. فقد اتهم بعضُهم في معرض رده لبعض الروايات، الخطيب، بما لا ينبغي

---

(١) اسم الكتاب: «الرد على أبي بكر الخطيب». وبعضهم يسميه: «السهم المصيب في الرد على الخطيب».

ذكره، كما طعن بعضهم في بعض المحدثين وأئمة الجرح والتعديل، تلويحاً، وغمروهم بما لا ينبغي.

وأجود هذه الردود، وأخصرها، وأكثرها اعتدالاً، تعليقات اللجنة الأزهرية. فقد بينت ضعف أسانيد الروايات، بما نقلته عن أئمة الجرح والتعديل، كما نقدت بعض الروايات من حيث المعقول، بكلام علمي هادىء معتدل. وأكثر هذه التعليقات مستفادة من كتاب الملك المعظم الذي مر ذكره، مع الرجوع إلى كتب الضعفاء والمتروكين، لأئمة الجرح والتعديل، وإلى ما قاله الخطيب نفسه في تاريخه، في بعض الرجال.

ومن تلك التعليقات للّجنة الأزهرية، استفدتُ معظَم ما ذكرتُه في نقد الروايات، كما رجعت إلى كتب الضعفاء، وأبرزها ميزان الاعتدال للذهبي، للتأكد من بعض النقول، ولنقل بعض الأقوال الأخرى منها. كما رجعت إلى تاريخ الخطيب نفسه، للوقوف على ما قاله في بعض الرجال، الذين ذكرهم في أسانيد الأخبار، كما رجعت إلى ما قاله ابن عبد البر، في كتابيه: «الانتقاء»، و«جامع بيان العلم». ونقلت منهما نقولاً طيبة، مناسبة للمكان الذي وضعتها فيه.

٤ـ نقد عام للخطيب فيما أورده من مثالب أبي حنيفة:

إنه مما لا شك فيه، أن الخطيب ـ رحمه الله ـ مؤرخ في كتابه الذي ترجم فيه لأبي حنيفة وغيره، ولا لوم عليه، أن يذكر كل ما بلغه عن الأشخاص الذين ترجم لهم في تاريخه من أقوال الناس فيهم، من المناقب والمثالب.

ولقد أشار إلى ذلك ـ قبل إيراده مثالب أبي حنيفة ـ معتذراً إلى من وقف عليها وكره سماعها، بأن أبا حنيفة أسوة غيره من العلماء الذين ترجم لهم، وذكر أقوال الناس فيهم على تباينها.

لكني ألاحظ على الخطيب في ذلك بعض الملاحظات وهي:

أـ ترجيحه لصحة مثالب أبي حنيفة على مناقبه، على غير عادته في باقي التراجم.

فإنه بعد أن سرد مناقب أبي حنيفة، عَقَّبَ عليها بقوله: «وقد سقنا عن أيوب

السختياني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم من الأئمة ، أخباراً كثيرة، تتضمن تقريظ أبي حنيفة، والمدح له، والثناء عليه. **والمحفوظ**، ـعند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدمين ـ، وهؤلاء المذكورون منهم، ـ في أبي حنيفة ـ، **خلاف ذلك**، وكلامهم فيه كثير لأمور شنيعة حفظت عليه، متعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، نحن ذاكروها بمشيئه الله، ومعتذرون إلى من وقف عليها وكره سماعها، بأن أبا حنيفة عندنا، مع جلالة قدره، أسوة غيره من العلماء الذين دَوَّنا ذكرهم في هذا الكتاب وأوردنا أخبارهم ، وحكينا أقوال الناس فيهم على تباينها ، والله الموفق للصواب[1]». ومعلوم أن المحفوظ عند أهل العلم بالحديث يقابله الشاذ. وأن الشاذ مردود في مقابل المحفوظ ، فتكون مناقب أبي حنيفة التي ساقها، مردودة سلفاً ، ـ في حكم الخطيب ـ، كما أن مثالبه مقبولة سلفاً. وهو أمر غير صحيح كما مرَّ.

ب ـ عدم التزامه بما ذكره من نقل أقوال الناس على تباينها في كل التراجم

فعلى سبيل المثال، عندما ترجم للإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما، لم يذكر في ترجمتهما إلا المناقب فقط، ـ وهو الواجب واللائق بهما وبأمثالهما ـ، ولم يذكر ما قاله العلماء فيهما من الطعن، ولو كان غير صحيح[2]، فلم يلتزم بقوله: «إن أبا حنيفة، أُسوة غيره من العلماء، في ذكر أقوال الناس فيهم على تباينها».

جـ ـ بيانه ضعف الحديث وعلته، فيما يتعلق بتقريظ أبي حنيفة فقط:

فعندما كان يسرد مناقب أبي حنيفة، أورد حديثاً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ **قال**: (إن في أمتي رجلاً، ـوفي حديث القصرى ـ، يكون في أمتي رجل اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي[3]).

ثم عقب عليه بقوله: «قلت: وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورقي، وقد شرحنا فيما تقدم أمره، وبيّنا حاله».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٢) أنظر ما نقله ابن عبد البر في: (جامع بيان العلم)، في باب: حكم قول العلماء بعضهم في بعض: ٢/ ١٩٦.

(٣) تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

مع أنه أورد أخباراً موضوعة في مثالبه، ولم يشر إلى وضعها بل عنون لها بأنها من المحفوظ. وعندما ساق سؤال يحيى بن معين: «هل حدث سفيان عن أبي حنيفة؟ قال: «نعم، كان أبو حنيفة ثقة صدوقاً في الحديث والفقه، مأموناً على دين الله». ثم علق الخطيب على ذلك بقوله: «قلت: أحمد بن أبي الصلت، هو أحمد بن عطية، وكان غير ثقة، وهكذا فعل في عدد من المواضع، فحينما يكون في الرواية ما يشير إلى تبرئة أبي حنيفة، من تهمة أو عيب شائن، كان يبين علة الخبر، ويضعفه ليرد الخبر ولا يقبل.

د ـ خَتْمُه ترجمة أبي حنيفة بخاتمه سيئة جداً:

فقد ختم ترجمة أبي حنيفة، بإيراد رؤيا لبعض الناس، أنه رأى في المنام جنازة عليها ثوب أسود، وحولها قسيسون، وعندما سأل النائم عن صاحب تلك الجنازة، قيل له: إنها جنازة أبي حنيفة.

وأسوق نص القصة كما أوردها الخطيب، ليطّلع القارىء على شناعة هذه الرؤيا، التي سطرها الخطيب في تاريخه، وجعل الناس على اختلاف طبقاتهم يقرأون مثل هذه الرؤيا السيئة، في خاتمة ترجمة أبي حنيفة.

قال الخطيب: «أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب ابن سفيان، حدثنا عبد الرحمن، قال: سمعت علي بن المديني، قال: قال لي بشر بن أبي الأزهر النيسابوري: رأيت في المنام جنازة عليها ثوب أسود، وحولها قسيسون، فقلت: جنازة من هذه؟ فقالوا: جنازة أبي حنيفة، حدثت أبا يوسف فقال: لا تحدث به أحداً»[1]. فهل قلت روايات المثالب في ترجمة أبي حنيفة ـ وهي زهاء ستين صفحة ـ، حتى اضطر أن يكمل المثالب بإيراد الأحلام والرُّؤى الشيطانية!...

وقد جاء في الحديث، الأمر بإفشاء الرؤيا الحسنة، وعدم إفشاء الرؤيا السيئة بين الناس، والاقتصار على الاستعاذة بالله من الشيطان، والتفل ثلاث مرات عن الشمال، حتى لا تضره تلك الرؤيا.

(١) تاريخ بغداد: ١٣ / ٤٥٤.

فإذا كان الرائي خالف الحديث، وقصها على الناس، ـ على فرض صحتها ـ، فما بال الخطيب يعينه على نشرها وإفشائها، بتسطيرها مسندة في تاريخه الذي سيقرأه الناس على مر الأجيال؟. لعل الخطيب اعتبرها رؤيا حسنة، ـ في جانب أبي حنيفة، الذي ما ولد في الإسلام أشأم منه ـ، فأراد تثبيتها ونشرها، ابتغاء وجه الله واتباعاً للسنة! . . .

وختاماً لهذا البحث، أود أن ألفت النظر إلى أن فضيلة الأستاذ الشيخ محمد محمد أبو زهو، قد بحث في كتابه. «الحديث والمحدثون»، بحثاً قيّماً يتعلق بما أورده بعض الناس، من الشبه في حق أبي حنيفة، من جهة قلة بضاعته في الحديث أو من جهة عدم إخراج أصحاب الصحيحين له شيئاً في صحيحيهما، ومن نواحٍ أخرى. وأجاب عنها بكلام جيد مقنع. فمن أحب المزيد من الإيضاح فليرجع إلى الكتاب المذكور[1].

---

(١) من ص : ٢٨٣ ـ ٢٨٧.